التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني

عبد الصمد سعدون عبد الله

أستاذ في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية،
كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

طيب عثمان عبد الرزاق

أستاذ في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية،
كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

مقدمة

إن سيادة نظريات النمو والتنمية في النظام الرأسمالي وتعاملها الفكري المتطور من خلال صياغة العديد من النماذج التنموية في دول العالم المتقدم والنامي اليوم، لا يلغي من حتمية ذلك الجهد المادي الذي لعبه بعض النظريات الاشتراكية في تنمية اقتصادات البعض الآخر من دول العالم، وبخاصة دول الجنوب، التي حققت منذ الستينيات من القرن الماضي مؤشراً كمياً ونوعياً، من حيث الزيادة في مستوى ناتجها القومي بعد أن أحدثت سلسلة من التغييرات في بنية نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على أن مثل هذا التغيير البنيوي الجذري، إنما هو معيار لذلك القدر من التمييز ما بين النمو، كمؤشر كمّي قابل للقياس والتنمية، أو كمؤشر نوعي بين عالمي الشمال الرأسمالي المتقدم والجنوب النامي.

وانطلاقاً من العناصر الجوهرية لعملية التنمية، التي أساسها تدخّل الدولة في تخطيط النشاط الاقتصادي، لا بد من تشخيص مفهوم التنمية كشرط ضروري، كما عند تحليل الكثير من الاقتصاديين قبل الشروع بتحليل أي مسار أو نموذج تنموي. ولعل أزمات التنمية التي شهدتها عدة بلدان نامية يعزوها البعض من الاقتصاديين إلى قصور في مفهوم التنمية، انطلاقاً من أن المفاهيم والتصوّرات النظرية هي بمثابة العدسة بالنسبة إلى العين، فإذا ما كانت العدسة رائقة، فإنها تصبح عظيمة لاستيعاب الصور من خلالها، في حين إذا ما أصبحت مغبرّة أو غير محكمة، فقد تؤدي إلى مفارقات قد تفضي إلى كارثة.

ومما سبق من القول، يمكن أن ندرك حالة من الاقتصاد القومي تندمج فيه خصائص الفكر الرأسمالي مع خصائص الفكر الاشتراكي في نظام اقتصادي مخطّط قادر على تحقيق

التنمية والنمو معاً من خلال التعامل مع نظريات الفكرين المتضادين في الأداء والتطبيق، وعلى أنها أحد سمات التكييف للكثير من الاقتصادات النامية مع الواقع الرأسمالي الراهن، بعد أن فشل بعض دول الجنوب في التعامل مع النماذج الاقتصادية الغربية لتحقيق التنمية الطموحة.

وقد ارتأت الدراسة تبنّي أنموذج اقتصادي رائد في هذا المجال، ألا وهو النموذج الصيني ليكون دليلاً على نجاح هذه التجربة التنموية في إطار البعدين الرأسمالي والاشتراكي، إذ لا بد من الإشارة إلى أن الأنموذج الاشتراكي لم يكن منذ ولادته وصفة سحرية لتحقيق الآمال الطموحة نحو أي بناء تنموي مرغوب فيه، أو أن هذا الأنموذج معصوم من الأخطاء والأزمات الاقتصادية الدورية، كالتي تعصف بالنموذج الرأسمالي، فمثلُ ذلك التقدير والحكم أساساً خاطئان، وكذلك عملية بناء هذا النموذج وتجربته هما حديثا التكوين أصلاً، إذ جرت بعد مرحلة الإقطاع في روسيا، ولأول مرة، ثم انتقلت في ما بعد بين بلدان تفاوتت من حيث النضج السياسي والتنظيمي للقوى العاملة.

لقد كان انهيار هذا النموذج في الكتلة الشيوعية السابقة نتيجة لأزمات سياسية وفكرية واقتصادية مجتمعة تحت ستار من المتناقضات التي هزّت كيان الاتحاد السوفياتي السابق من الداخل، لتفشل بعد ذلك تجربته بعد أكثر من ٧٠ عاماً من التقوقع على الذات والجمود الفكري.

وهكذا، ظلت الصين تتبنّى النموذج الاشتراكي بنمط وأسلوب أكثر حداثة، بعد سلسلة من التغييرات والمعالجات لبعض المتناقضات التي طرحها البناء الاشتراكي من خلال طروحات ماو تسي تونغ عام ١٩٥٧، ووقتذاك تنبأً بحتمية فشل التجربة السوفياتية، وهو ما حصل فعلاً.

أهمية الدراسة وأهدافها

تُعزى أهمية هذه الدراسة إلى الضرورة الملحّة في تبني المؤشرات التطبيقية لاشتراكية السوق كمدخل من مداخل الدمج بين بعدين اقتصاديين متضادين لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تُعدّ من سمات النظام الرأسمالي، إذ إن هذا الاتجاه لا يخرج عن مسار تدخّل الدولة في إدارة ذلك النشاط، والتعامل مع أدواته، بما يتسق وطموحاتها التنموية، في حين أن أهدافها التنموية تنطلق من مبدأ الزعيم دنغ هسياو بينغ: «ليس المهم أن يكون القطّ أسود أو رمادياً، بل المهم أن يلتقط الفئران». فقد تبنّت الصين الشعبية في عهد هذا الزعيم، ومنذ عام ١٩٧٨، هذا الشعار لمواجهة المتغيّرات الاقتصادية المعاصرة في ظلّ هيمنة شاسعة للمنطق الرأسمالي عبر أدوات وآليات ظاهرة العولمة. إن الهدف الجوهري في هذه الدراسة يتمركز على مسألة التكيّف مع الوضع الراهن في النظام الاقتصادي الدولي الجديد بدلاً من خوض غمار تجربة تقليدية يبقى يدور رحاها في حلقة مفرغة، تؤدي بالمحصّلة إلى العزلة في عالم مختلف من العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية، سواء في الفكر أو بالأداء ضمن اقتصادات الأسواق.

فرضية الدراسة وإشكالاتها

إن اتجاه هذه الدراسة تعبّر عنها فرضيتها التي مؤداها «أن هناك علاقة جدلية تفرض مساراً موجباً (طردياً) ما بين عملية التنمية في الدول المتطلعة نحو نمو متقدم، كما في «النموذج التنموي في الصين»، وأدوات تزاوج أو دمج كلا البعدين الاقتصاديين المتناقضين (ضمن تركيبة التنظير الاشتراكي في السوق الرأسمالية)، وذلك لمواجهة التحديات الراهنة التي تفرضها محدّدات النظام الرأسمالي ضمن اقتصادات الأسواق.

وأما إشكالية هذه الفرضية، فإنها تنبع من أن مضامينها تتبلور داخل مساحة من التطبيق وإدارة للنشاط الاقتصادي المزدوج وفق نمط من الآليات المتبعة، والغاية هي تحقيق تنمية تتزاوج فيها فلسفة البعدين المتناقضين، ما بين التعبير عن حالة القبول بالراهن الرأسمالي المتطور والحفاظ على ما تبقّى من أرث وتجارب الماضي الاشتراكي في الصين، بعيداً عن ظروف العزلة التي كانت قد تأسست عليها التجربة التنموية وجذور البحث عن الذات المتناقضة.

منهجية الدراسة وهيكلتها

لا بد من وضع هيكلية لتحليل فرضية الدراسة وفق أطر علمية وأساليب منهجية لبلوغ الأهداف أو الغاية المنشودة من هذا البحث. ولذلك توافرت تراكيب الدراسة في اعتماد المنهج الاستقرائي كأساس في تحليل المشكلة، على أن أساليب عدة يمكن أن تتضمنها تلك الدراسة، منها الأسلوب الوصفي، التاريخي، فضلاً عن المنهج المقارن، على اعتبار أن موضوع الدراسة يعتمد على مقاربة نظرية وتطبيقية بين بعديْن أيديولوجييْن تتضمن الكثير من المفاصل المتناقضة على النطاقين الفكري والعملي.

ولبلوغ أهداف البحث ونتائجه العامة، لا بد من وضع «هيكلية» تتضمن محاور أساسية بهدف التقصي والتحليل في فرضية البحث. ولذلك تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور: انصبّ **المحور الأول** كمحور تمهيدي على الأسس المادية للاقتصاد الصيني، في حين تناول **المحور الثاني** مقوّمات التنمية والنمو في الاقتصاد الصيني، وارتكز **المحور الثالث** على «المنهج الاشتراكي ما بين مركزية الأداء التنموي والشفافية الاقتصادية، في حين تناول **المحور الرابع** اشتراكية السوق الصينية: المنهج الاقتصادي المعاصر في العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولاً: الأسس المادية لبناء الاقتصاد الصيني

لا بد من تفهّم حالة الاقتصاد الصيني، كيف مرّ على مراحل منذ تحوّله من المرحلة الإقطاعية، وحتى بلوغه صيوانة الأنموذج الاشتراكي منذ عام ١٩٤٩، حين تسنّم ماو تسي تونغ السلطة السياسية في الصين ليقود المركزية الاشتراكية بطابع شمولي، وحتى إصلاح ما بعد عام ١٩٧٨، حين أخذ هذا الأنموذج يتناغم مع طروحات البناء الرأسمالي لاقتصادات السوق، ولا سيما اعتماده حالة التوفيق الاضطراري ما بين الداخل والمناطق الساحلية، إذ إن الأخيرة تُعدّ

مناطق اقتصادية حرة في إطار التكيّف والشفافية مع العالم الرأسمالي المتقدم، وضمن الاستراتيجية السلمية المطروحة آنذاك من قبل الزعيم الصيني دنغ هسياو بينغ لإعادة التوحيد للسيادة الصينية تحت مفهوم الدولة الواحدة ذات النطاقين[١].

ومنذ عام ١٩٥٠ كانت هناك اتجاهات عدة لتحولات هيكلية نجو البناء المادي للأنموذج الاشتراكي في الصين، وبخاصة على النطاقين الصناعي الثقيل والزراعي، على أن الهدف الأساس من هذا التحول هو إعادة عملية البناء الاشتراكي في الجانب الزراعي والصناعة الرأسمالية الصغيرة، فضلاً عن الصناعة الحرفية، بعد أن تكفل تلك القطاعات سوقاً واسعة وتراكم أموال لتسيير وترسيخ هذا البناء[٢]. وقد حدّدت الحكومة الصينية وقتذاك المبدأ الرئيس للبناء الاقتصادي، وهو تطور الإنتاج وتحقيق منفعة لكل من العمل ورأس المال، وتعزيز سبل التعاون بين المدينة والريف.

فمع صدور قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء الملكيات الإقطاعية ليحلّ محلها نظام الملكيات الصغيرة، بعد أن تمّ توزيع أكثر من ٤٧ مليون هكتار من الأراضي الزراعية على حوالى ٤٢٠ مليون فلاح، كانت النتائج هي ارتفاع حصيلة الإنتاج للحبوب بأنواعها، وبخاصة الأرز، من نحو ١١٣,٢٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٤٩ إلى نحو ١٨٣,٩٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥٢[٣].

ومن أبرز الإصلاحات التي رافقت التحوّلات الاشتراكية آنذاك، قيام حكومة ماو بالإجراءات التالية[٤]:

ـ تأميم التجارة الخارجية وحصرها محافظة على سيادة الصين، فضلاً عن إلغاء الامتيازات الأجنبية على بعض المشاريع الصناعية في الصين.

ـ ضبط التضخم من خلال استبدال العملة وإلغاء الديون الخارجية، وتثبيت المستوى العام للأسعار.

(١) إذ ينظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها حلول لبعض المسائل الإقليمية العالقة، وفي ما يتعلق تحديداً بالمناطق المنفصلة عن الصين في مراحل تاريخية سابقة، مثل هونغ كونغ التي أصبحت تحت الكومنولث البريطاني، وتايوان ومكاو التي عدت منطقة تجارية منفتحة ومرتبطة بأسواق العالم الرأسمالي. كما أن الهدف من هذه الاستراتيجية تطبيقها على هونغ كونغ منذ الاتفاق الصيني البريطاني عام ١٩٨٤، رغم تعثر العمل مع تايوان لموقفها المتصلب والموقف المعقد من قبل النخبة في بكين حول المسألة الصينية من قضية التوحيد. للمزيد من التفاصيل، انظر: متروك الفالح، «النموذج الصيني للتوحيد (الدولة الواحدة ذات النظامين): دراسة في الأصول والعوامل والدلالات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)، ص ٢٤.

(٢) انظر: سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر، **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلي** (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٠.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠، وكلود روا، **حياة ماوتسي تونغ**، ترجمة ظريف عبد الله (القاهرة: المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٤) انظر: عثمان والثامر، المصدر نفسه، ص ٣٣.

ـ وضع حدود للأجور مع ربطها بأسعار الأرز، كونه يعدّ المادة الغذائية الأساسية.

ـ تفكيك الإقطاعيات الكبيرة وتوزيعها إلى ملكيات صغيرة.

ـ الرقابة الصارمة للمؤسسات المالية مع وضع ضوابط لعملها.

ـ الترشيد الاستهلاكي للسلع الأساسية باستخدام بطاقة التموين.

ـ تشجيع اعتماد الحرفيين الصناعيين، وضمهم إلى جمعيات تعاونية تخضع لتشريعات اتحاد العمال.

وقد تابعت الصين الخطط التنموية من خلال الخطة الخماسية الأولى للأعوام (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧)، التي اتبعت خلالها بعض الإجراءات منها[٥]:

ـ خلق مبادئ لقاعدة التصنيع الاشتراكي.

ـ تنمية الصناعات الحرفية.

ـ تطوير الجمعيات النقابية في الريف لتعزيز التحول الاشتراكي في هذا القطاع الحيوي.

ـ التركيز على زيادة الإنتاجية في عنصر العمل، ومن ثم النمو التدريجي لأجور العاملين، فضلاً عن تعزيز القدرة الشرائية للفلاحين.

ـ التحوّل التدريجي للمشاريع الصناعية الرأسمالية والتجارية إلى الأنموذج الاشتراكي بشكلٍ غير مباشر عبر أشكال من رأسمالية الدولة.

فالهدف إذن من هذه الخطة هو تحوّل الصين من بلد زراعي فقير ومتخلّف إلى دولة صناعية اشتراكية عظمى، دون الأخذ بنظر الاعتبار حجم الإنفاق والأسواق التي يمكن أن تستوعب الإنتاج.

وبالرغم من هذه العقبات التنموية الجذرية، إلا أن الصين استطاعت أن تتخطّاها بشكلٍ سريع نحو الهدف التنموي المنشود.

١ ـ التحول نحو القطاع الصناعي الاشتراكي وسياسة الاعتماد على الذات

لقد ركّزت الصين في عملية التحوّل الاشتراكي، ومنذ الخطة الخماسية الأولى (١٩٥٣ ـ ١٩٥٨)، على إنشاء قاعدة صناعية متطورة، متجاوزة بذلك الظروف والأهمية التي تحيط وتستقطب القطاع الزراعي، رغم أن الأخير قد حظي باهتمام استثنائي، لأن الغالبية من السكان يعملون في هذا القطاع الرائد.

(٥) انظر: طاهر فاضل حسون، «البناء الاشتراكي في الصين،» **الاقتصادي**، العدد ٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩)، ص ٣٠ ـ ٣١، و Paul R. Gregory, *Comparative Economic Systems*, 3rd ed. (Boston, MA: University of Houghton Mifflin company, 1988), p. 312.

إن أساس هذا التحوّل، خلال تلك المرحلة، هو اعتماد الصين مجموعة من الإصلاحات، على النحو التالي:

ـ جعل القطاع الزراعي سوقاً للقطاع الصناعي (كدفع أمامي) وكمستلزمات إنتاج.

ـ اتباع سياسة التشغيل الكامل (Full Employment) بأجور منخفضة ولجميع القطاعات الاقتصادية، ومنها على وجه التحديد القطاع الصناعي الثقيل.

ـ اعتماد أسلوب التكامل القطاعي (التشابك بين القطاعات الاقتصادية) لرفد العملية التنموية عن طريق إدارة مركزية في التخطيط.

لقد اعتمدت الصين في تلك المرحلة (ضمن الخطة الخماسية الأولى) على القطاع الصناعي لإرساء القاعدة الصناعية وولوجها المراحل المتقدمة ضمن العملية التنموية، الأمر الذي جعلها تعتمد أسلوباً إنتاجياً يعتمد على كثافة العمل وندرة رأس المال لامتصاص البطالة واختزال عامل النقص في الموارد المالية كميزة نسبية في الإنتاج، فضلاً عن توظيفها العديد من المشروعات الصناعية، كأساس لهذه القاعدة، ومن دون الاعتماد أو التركيز على الجانب الجغرافي في توزيعها[٦].

لقد ظهر العديد من المتناقضات خلال الخطة الخماسية الأولى، وبسبب الخلط ما بين أنموذج يعتمد القطاع الصناعي المتفرع وما يحتاج إليه من إمكانات مالية وبشرية كبيرة، وبين النموذج السوفياتي الذي يعتمد القدرة الذاتية الموجّهة صوب القطاع الصناعي الثقيل (دون النظر إلى مدى إمكانية حدوث حالة من التناسب والتكافؤ ما بين التراكم المالي والتسويق، وحالة عدم التناسق في الأداء الاقتصادي ما بين الصناعة كقطاع ناشئ خفيف، والزراعة كقطاع داعم (خامات إنتاج)).

كما أفرزت هذه المرحلة بعض الإخفاقات في التحوّل الاشتراكي، نظراً إلى اعتماد القطاع الصناعي على القطاعات الأخرى، كالاستخراجية، والتحويلية، والزراعية، وقد جاءت تلك الإخفاقات كنتيجة للأسباب التالية[٧]:

ـ عدم التناسب ما بين التطور الصناعي والقاعدة الإنتاجية من الخامات كمستلزمات للإنتاج.

ـ عدم التناسب ما بين الصناعة الاستخراجية والفروع التحويلية للقطاع الصناعي.

ـ عدم التناسب بين حالة النمو المفرط من السكان ومدى إمكانية تشغيل العدد الهائل من العمالة الصينية العاطلة تحت ظروف التحوّل السريع نحو تطوير الصناعة الثقيلة.

من أجل ذلك، سعت الصين إلى معالجة تلك الإخفاقات عن طريق الخطة الخماسية الثانية بعد أن حاول ماو وضع الحلول لجميع المتناقضات الفكرية التي

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(٧) انظر: عثمان والثامر، **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلي**، ص ٥٢.

واجهت التحول الاشتراكي للاقتصاد الصيني في مراحله الأولى.

وعليه، جاءت خطة التنمية الثانية وسياسة القفزة الكبرى ضمن الخطة الثانية بين عام ١٩٥٨ و١٩٦٦، على أسس من البناء المتوازن والاعتماد على الذات، التي تزامنت مع عدة توجّهات من أهمها[٨]:

ـ الابتعاد عن النموذج السوفياتي من خلال معالجة الصين لبعض المتناقضات الفكرية للبناء المادي الاشتراكي.

ـ تطبيق نظام الكوميونات في الريف الصيني.

ـ توسيع نطاق سياسة الاعتماد على الذات في الخطة الاقتصادية لتسريع البناء الاشتراكي، الذي يختلف جوهرياً عن المسار التنموي السوفياتي، الذي اعتمد التنمية في القطاع الصناعي الثقيل، وأهمل القطاعين الصناعي الخفيف والزراعي، وهو ما دفع بالصين إلى التخلّي عن النموذج الاشتراكي السوفياتي، ليتبنّى نموذج التنمية في السير على ساقين، سواء للقطاعين الصناعي والزراعي، كأساس في البناء التنموي الجديد.

٢ ـ نتائج البناء القطاعي المتوازن لسياسة الاعتماد على الذات

على الرغم من بعض النجاحات التي تحققت على أثر هذه السياسة، إلا أنها أفرزت جملة من المآخذ التي انعكست على الاقتصاد الصيني، منها:

ـ اعتماد معدلات نمو عالية لا تنسجم مع الواقع الاقتصادي الصيني في تلك المرحلة، التي تأتي من منطلق سياسة الاعتماد على الذات، ومن دون تقدير للإمكانات وآفاق التطور الاقتصادي، نظراً إلى عدم التطابق النسبي ما بين معدل التراكم الرأسمالي، الذي بلغ نسبته وقتذاك نحو ٣٠,١ بالمئة، ونسبة المخصص للاستثمار المادي الذي بلغ نحو ٨٦,٦ بالمئة، وهي نسبة كبيرة جداً بالنسبة إلى المتراكم[٩].

ـ المبالغة بأسلوب القفزة الكبرى، من خلال تطبيق واسع لما يُعرف بالحركة الجماهيرية لبناء أفران عالية مصغّرة لإنتاج الحديد والصلب بأساليب تقليدية وبدائية، إذ تمّت تعبئة أعداد هائلة من العمالة من الفلاحين والمثقفين (فائض عن الحاجة)، مع الاستعانة بعمالة من سنّ الأطفال، بما لا ينسجم مع توسّع الخطة الإنتاجية، نظراً إلى نقص الخبرة والتأهيل الفني اللازم للعمل[١٠]، فكانت النتيجة تردّ نوعي في الإنتاج، حين وجد أن كميات كبيرة جداً من الصلب

(٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: نزيرة الأفندي، «الصين الشعبية بعد ماوتسي تونج: القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو (ملف خاص)،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٤٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٩) للمزيد من التفاصيل، انظر: عثمان والثامر، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٠) للمزيد من التفاصيل، انظر: أفيريت هاجن، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة جورج خوري؛ تحرير عزمي طبه (عمان: مركز الكتاب للنشر والطباعة، ١٩٨٨)، ص ٣٨٦.

تحتوي على الخبث من مادة الكبريت مثلاً، وهو ما آلت إليه صناعة الأدوات الزراعية، بحيث أصبحت هذه الأدوات هشّة وسريعة الكسر.

ـ إن هذه الخطة، وفي تلك المرحلة تحديداً، قد ركّزت على الكوميونات التي تهدف إلى دمج التعاونيات الزراعية بموجب قرار عام ١٩٥٨، وتكوين وحدة لإدارة الإنتاج الزراعي والصناعي معاً، فضلاً عن توظيفها للجانب الأكاديمي، كالنشاطات الثقافية والتعليمية والمجالات السياسية، والغاية منها تدعيم البناء الاشتراكي.

كما إن هذه الخطوة اصطدمت بتناقض آخر، ألا وهو أن القاعدة الزراعية في الصين تُعدّ الأساس في رفد القطاع الصناعي، إذ لم يجد هذا المجال ترشيداً اقتصادياً بما يخدم الاقتصاد القومي بقدر ما يحقق حالة من المساواة بين العوائل الفلاحية، إذ كانت كل عائلة فلاحية تحصل على حاجاتها على نحوٍ متساوٍ، دونما اعتبار لحالة الرشد الاقتصادي، رغم أن التكتيك الإداري الذي اعتمد في الكوميونات التعاونية كان مجرد توظيف للعمالة، على نحو كبير، لتعويض النقص في رأس المال، وبخاصة في القطاع الصناعي الذي يغلب عليه عادة الجانب التقني والوفرة المالية[١١].

لقد أدت هذه الخطة إلى اضمحلال نسبي في الريف الزراعي، بعد أن سيطرت عليه حينذاك الكوادر المحلية التي تفتقر أساساً إلى الخبرة في إدارة الفنون الزراعية، وقد منحت الحوافز في ضوء تطبيق مبدأ الكل يأكل من القدر الكوميوني. ومن ثم أخذت الحكومة الصينية بتنفيذ الخطّتين الثالثة والرابعة ما بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٦ اللتين تزامنتا مع تطورات جديدة شهدها الاقتصاد الصيني، بعد أن شملت تلك التطورات الثورة الثقافية (Culture Revolution).

ثانياً: مقوّمات التنمية والنمو في الاقتصاد الصيني

لا بد من معرفة مديات الاقتصاد القومي لأي بلد حين يراد قياس مقوّمات التنمية والنمو، فكما أن التنمية تُعدّ مؤشراً كمياً ونوعياً يتضمن الزيادة في مستوى الناتج القومي، على أن يرافق هذه الزيادة تغييرات بنيوية في القطاعات الاقتصادية والخدمية، فإن النمو يأخذ مدى أوسع في التحوّل البنيوي للاقتصادات القومية، لأنه تغيّر كمّي في أحد مؤشرات الاقتصاد القابل للقياس.

ولهذا لا بد من الاستعانة بمؤشر اقتصادي يقع عليه محمل التمييز ما بين التنمية والنمو. فالتحليل البنيوي الخاص بالقطاعين الزراعي والصناعي، لكونه يقع عليه ثقل الأمن الغذائي لأي بلد، يتطلب خياراً مؤثراً لهذين القطاعين من خلال تقييم نسبة الإنتاجين الزراعي والصناعي، كقيمة مضافة إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وفي الوقت ذاته يحدّد لنا ماهية الاختلال البنيوي في مؤشر التجارة الخارجية لهذا البلد.

(١١) انظر: Maurice Meisner, «China's Communist Revolution: A Half-Century Perspective,» *Current History*, vol. 98 (September 1999), p. 224.

ولذلك يكون قياس مؤشر التجارة الخارجية عن طريق مؤشر القطاعين الزراعي والصناعي وفق المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر التجارة الخارجية} = \frac{\text{نسبة الصادرات}}{\text{نسبة الواردات}} \times ١٠٠$$

لغرض معرفة ما يحققه القطاع الزراعي والصناعي من قيمة مضافة إلى الناتج القومي (تحسب القيمة المضافة من الفرق ما بين الناتج القومي ومستخدمات الإنتاج في القطاعين).

١ ـ مؤشرات التنمية في الاقتصاد الصيني

لا بد أيضاً من التعرّف إلى خصائص ومؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل الإصلاحات التي عمّت المجتمع الصيني عام ١٩٧٨، وحتى مرحلة العبور نحو انجازات الإصلاح التي ميّزت التجربة التنموية الصينية (ضمن المرحلة الانتقالية) من بقية الأنموذجات التنموية الأخرى.

فالاقتصاد الصيني بطبيعته لم يصل إلى تجربته في اشتراكية السوق عن طريق الصدفة، بل هناك تحولات انتقالية طويلة الأجل قامت على حلول لمتناقضات الفكر الاشتراكي منذ عصر ماو تسي تونغ، حتى تكشفت حقيقة هذا التحوّل بعد إصلاحات معقّدة تناولت العديد من القطاعات الاقتصادية عبر التعايش مع مختلف مؤشرات السوق، رغم الإشكاليات التي أفرزتها آليات اشتراكية السوق، التي تضمّنت ثلاثة محدّدات، منها آلية الدمج ما بين الخطة والسوق، ونموذج التراكم الرأسمالي ضمن المناطق الساحلية للصين (هونغ كونغ، مكاو، وتايوان)، ثم النمط الاستهلاكي في إطار سيادة المستهلك ودور المنتج الصيني (التي سنتطرق إليها لاحقاً). وتبقى مؤشرات التنمية في الصين محكومة بفهم الماضي السحيق، والإمبراطورية القديمة والعريقة، وحيوية الحاضر المتطلع، ودور الاقتصاد الفاعل المتصاعد في المستقبل، وتطلعات وحسّ المواطنة الصينية الحقّة، فضلاً عن استراتيجيات النخبة الحاكمة.

كما إن في موضوع التنمية ضرورة ملحّة للتطرق إلى فهم الموارد التي تتوافر عليها الصين، وبخاصة الموارد البشرية، إذ تحتل الصين المركز الأول في توظيف العمالة كميزة نسبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإنتاج وحدة سلعية لكل صيني يمكن أن يشكّل ثروة هائلة، فالصين يزيد تعداد سكانها على ١,٣ مليار نسمة، وقد استطاعت بهذا التوظيف السليم للعمالة أن تعالج أكثر من نحو ٢٢٠ مليون نسمة، كحالة فقر[١٢].

(١٢) فقد وضعت الصين أكثر من ٢٢,٠٥ مليون نسمة من سكان الحضر تحت مظلة نظام ضمان الحدّ الأدنى من المستوى المعيشي، وقدمت مساعدات إلى أكثر من ٦٠ مليون معاق. للمزيد من التفاصيل، انظر: <http:// www.xinhuanet.com/html/22/dec/2005>.

تعدّ الصين قدرة اقتصادية، حين تبرز كسوق محلية تتوافر على مزايا تنافسية هائلة، وهي تعدّ بذلك ورقة رابحة ضمن إقليم دول شرق وجنوب شرق آسيا، وبخاصة أمام اليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن أن السوق المحلي الصيني مغرٍ لجذب التكنولوجيا النوعية، التي تُشترط للسماح بدخول المستثمر الأجنبي، كما تُعدّ بمثابة تنازلات تقدم للسوق الصيني بشكلٍ غير مسبوق(١٣).

كما إن جذب المستثمر الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا لم يكن الشرط الوحيد للموافقة على دخوله، بل يتضمن العمل في بيئة تخلو أساساً من أي حماية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، فضلاً عن إنشاء تحالفات موازية وغير مسبوقة، إذ تعدّ الصين اليوم البلد الوحيد في العالم الذي يحتفظ في سوقه المحلي بمشاريع إنتاجية تتساوى حقوق الملكية فيها مع الشركاء الأجانب المنافسين لهم، وهو ما يؤهلها لاكتساب معرفة أفضل باستخدام طرق الإنتاج الحديث بقدرات تفوق قدرات الفرقاء الأجانب(١٤).

إن ميزة العمالة الماهرة في الصين تعدّ بمثابة طروحات جدلية حول قدرة الصين التنافسية على النطاق الاستراتيجي، مما يبقيها ضمن مجال السيطرة الديناميكية على الصناعات التي ترتكز على الوفرة الماهرة من مستوى التشغيل، كخطوة إيجابية ساهمت بشكلٍ تدريجي في دخول الصين معترك الصناعات المتقدمة والمرتكزة على التكنولوجيا.

إن ما قيمته ٧٠ بالمئة من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي هي منتجات كثيفة الأيدي العاملة، ولكن أكثر من ٨٠ بالمئة من وارداتها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان هي منتجات كثيفة الرساميل والتكنولوجيا والمعرفة(١٥). لقد صارت الصين حلقة مهمة من السلسلة الصناعية العالمية التي لا غنى عنها في المنظومة الجديدة لتقسيم العمل الدولي، كما إن الصين تتمتع بمستوى علمي متطور، انعكس إيجابياً على عموم اقتصادها.

وفي ما يتعلق بالنظام التعليمي، فقد أحدثت التطورات قفزة نوعية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، وأتاحت مجالاً كبيراً لتشغيل مختلف شرائح المجتمع، بعد أن ضمّت أكثر من نحو ١,٠٢٢ جامعة تجاوز مجموع الطلبة فيها ٣,٤ مليون طالب من مختلف الاختصاصات والمجالات العلمية(١٦).

(١٣) انظر: أوديد شينكار، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص ٢٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٥) انظر: شوقي جلال، «الصين وضرباتها في عصر العولمة،» **حوار العرب**، السنة ٢، العدد ٥ (آذار/ مارس ٢٠٠٦)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

أ ـ مؤشرات القطاع الزراعي

تُعدّ الصين من أوائل دول العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية، التي تبلغ نحو ١٥٥،٣ مليون هكتار، معظمها مزروع بمحاصيل دائمة الخضرة والغابات من الأشجار، فضلاً عن المحاصيل الحولية والموسمية، كالخضر والفواكه التي تستمر طيلة أيام السنة[١٧].

كما تساهم مصادر المياه المتنوعة في إنعاش الزراعة الصينية، ولا سيما المياه السطحية (الإروائية)، إذ تروي نحو ٥٤,٨ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، في حين تروي الأمطار ما يقارب نحو ٤٦,٢ مليون هكتار من مجموع مصادر المياه[١٨]. ويساهم القطاع الزراعي كقيمة مضافة في ما نسبته ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، فقد شكّل الإنتاج الزراعي نحو ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٠، إلا أنه تراجع لصالح القطاعين الصناعي والخدمي، ليشكّل ما نسبته ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢، وهو ما انعكس على التطور الذي شهدته الصين نتيجة التحول النوعي في القطاعين الصناعي والخدمي، لتغدو في مصاف الدول المتقدمة[١٩] (انظر الجدول الرقم (١)، والجدول الرقم (٢)). ويلاحظ أن القطاعين الصناعي والتجاري قد تفوّقا على القطاعين الزراعي والخدمي منذ المرحلة التي أعقبت التغيير البنيوي للاقتصاد الصيني عام ١٩٧٨، فقد سجل هذا القطاع ما نسبته ٥١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهذا ما يدل على تطور الزراعة لخدمة الصناعة والتجارة الصينية مع العالم الخارجي، وهو ما يُعدّ مؤشراً للتنمية باتجاه تحقيق النمو المتصاعد[٢٠].

الجدول الرقم (١)
مؤشرات القطاع الزراعي مقابل القطاعين الصناعي والخدمي
بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٤ (نسبة مئوية)

السنة / القطاع	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥
القطاع الزراعي	٣٠	٢٨	١٨	١٥	١٥،٢
القطاع والصناعي والتجاري	٤٦	٤٠	٤٩	٥١	٥٢،٢
القطاع الخدمي	١٤	٣٢	٣٣	٣٤	٣٢،٦

المصدر: جمعت البيانات بالاعتماد على: الموقع الالكتروني لمنظمة الغذاء العالمي (فاو): <http:// www.fao.org.html/2002>,

و«الصين قوة اقتصادية صاعدة،» <http://www.iggout.modawanati.com/html2005>.

(١٧) انظر: جودة حسنين جودة، **جغرافية أوراسيا الإقليمية** (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠)، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(١٨) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

كما قدمت الصين سلة غذاء كبيرة لدول العالم، بهدف تخفيف فقر الإنسان وتحسين نوعية حياته، إذ نجحت في حلّ مشكلة الغذاء لقرابة ٢٢ بالمئة من سكان العالم باستخدام نحو ١٠ بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعية في العالم، الأمر الذي يعدّ معجزة في الدنيا، فقد انعكس ذلك إيجاباً على تحسين نوعية معيشة أبناء الصين البالغ عددهم نحو ١,٣ مليار نسمة(٢١).

الجدول الرقم (٢)
مؤشرات الرقم القياسي للإنتاج الزراعي والغذائي للصين إلى الناتج العالمي مقارنة بقوى اقتصادية لعام ٢٠٠٢ (معدل الرقم القياسي عند سنة أساس ١٩٩٩=١٠٠)

المؤشر / الدولة	الرقم القياسي للإنتاج	الناتج الزراعي والغذائي إلى الناتج العالمي (نسبة مئوية)
الصين	١٨٤,٦	١٤٦,٢
الولايات المتحدة	١٢٠,٩	٩٤,٤
أوروبا	٨٧,٥	٦٦,١
بقية دول العالم	١٢٧,٢	-

المصدر: «تقرير منظمة الغذاء العالمي لسنة ٢٠٠٢،» <http://www.fao.org>.

ويلاحظ من الجدول الرقم (٢) أن نسبة الإنتاج الزراعي والغذائي للصين إلى الإنتاج العالمي متفوّقة على الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما يعبّر عن قدرة الصين في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقديم الفائض الكبير من الإنتاج كسلة غذائية إلى العالم.

ب ـ مؤشرات القطاع الصناعي

تقوم الحكومة الصينية بتحفيز التصنيع بالمعلوماتية، ودفع نطاق المعلوماتية بالتصنيع، من خلال السلوك التصنيعي من الطراز الجديد، وتسريع عملية تحسين الهيكلية الصناعية والارتقاء بمستواها، والعمل بقوة على تطوير صناعة التصنيع المتقدمة، وصناعة التكنولوجيا العالية والجديدة، وخاصة صناعة المعلومات والصناعة الحيوية، ورفع نسبة ومستوى صناعة الخدمات، إذ تبذل الصين جهوداً كبيرة لتطوير الاقتصاد الموفّر للموارد (أو ما يعرف بالدفع الأمامي للتنمية)، فضلاً عن الاقتصاد المدوّر والاقتصاد صديق البيئة، سعياً إلى تشكيل منظومة للاقتصاد الوطني تتصف بالتنمية التكثيفية والنظيفة، بهدف تعجيل التقدم العلمي والتكنولوجي،

(٢١) انظر الموقع الالكتروني: <http://www.xinhuanet.com.html/22/12/2005>.

وتقوية القدرة على الإبداع الذاتي كاستراتيجية وطنية، إذ وضعت الصين خططاً وطنية متوسطة وطويلة الأجل لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وطرحت أهدافاً ومهمات لتطوير البحث التكنولوجي لـ ١٥ سنة مقبلة(٢٢).

كما ترفع الصين من طرق الإبداع الأصلي، والقدرة على الإبداع المتكامل، والقدرة على جلب وامتصاص واستيعاب التكنولوجيا المستوردة، ومن ثم إعادة إبداعها من خلال إصلاح نظام العلوم والتكنولوجيا، وتوظيف الاستثمارات في هذا المجال عبر قنوات عدة، فضلاً عن تسريع عجلة التحويل لنتائج العلوم والتكنولوجيا إلى قوة إنتاجية واقعية، سعياً إلى زيادة نسبة نفقات البحوث والتنمية للعلوم والتكنولوجيا من الناتج المحلي الإجمالي، من نحو ١,٤٤ بالمئة في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٠(٢٣).

ومنذ عام ١٩٧٩ أخذت القيادة الصينية على عاتقها مسؤولية تحديث التقنيات من خلال تخصيص العملات الأجنبية، التي كانت بحوزتها في ذلك الوقت، لغرض استيراد خطوط الإنتاج بالجملة، التي كانت تستورد بسرعة من الغرب الأوروبي (ولا سيما التقنيات القديمة)، وتمكّنت من توظيف خطوط الإنتاج باستخدام الكوادر الهندسية والفنية في إعادة ترتيبها، بما يتوافق والكيفية التي كانت تستخدم فيها تلك التكنولوجيا المستوردة بعد وضعها في العمل، وبشكل مناسب، فضلاً عن قدرة الصين الفائقة على تجميع المهارات التقنية ضمن قدرات اندماجية، وجعلها تعمل سوية في خدمة المشروع(٢٤).

وتؤكد مقولة دنغ هسياو بينغ: «لا يهمّ لون القط طالما يستطيع أن يلتقط الفئران»، أن تفعيل الاستثمارات في القطاع الصناعي بات مهماً، استناداً إلى الدور الذي تلعبه التكنولوجيا، ولا سيما في إطار تفعيل قانون الشركات المشتركة، الذي أعطى الأولوية في الاستثمارات إلى المشاريع المستندة إلى التقنية العالية، التي تشترط وجود شريك صيني معها(٢٥). وقد ساعد ارتفاع إنفاق الصين على مراكز الأبحاث والتطوير لأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٩ قبول العديد من الشركات الأجنبية إنشاء مركز بحوث وتطوير كبير في شانغهاي، ونقل التقنية الحديثة إليه، كشركة أوراكل، ونوكيا، وآي. بي. إم. (IBM)، وهيوليت، وباكارد... إلخ(٢٦).

(٢٢) انظر: «طريق التنمية السلمية في الصين،» <http://www.xinuanet.com.html/12/december/2005>.

(٢٣) انظر: المصدر نفسه، و <http://www.xinuanet.com>.

(٢٤) فما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢ تراجع استيراد الصين لخطوط الإنتاج الكاملة والاستعاضة عنها بتكنولوجية مرخصة لغرض نقلها وتطويعها وفق اتفاقيات واستشارات وبرمجيات الكومبيوتر ومشاريع الاندماج المشتركة والإنتاج التعاوني. انظر: شينكار، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن الحادي والعشرين**، ص ١٢٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

إن الطموح الصيني لبلوغ المراحل المتّقدة في الاقتصاد العالمي قد دفع بالنخبة السياسية إلى التخطيط لاستراتيجية تنموية قائمة أساساً على مزايا التصنيع. فقد ارتفع المسار الصناعي، ولا سيما الصناعة التحويلية، ليشكّل هذا القطاع مرتبة متقدمة بعد الولايات المتحدة وأوروبا الموحّدة (خاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) واليابان، وذلك في العام ١٩٩٩، ثم أصبحت الصين في هذا المجال بعد الولايات المتحدة واليابان مباشرة في العام ٢٠٠٠ (انظر الجدول الرقم (٣)).

الجدول الرقم (٣)
القيمة المضاف للصناعة التحويلية في الصين مقارنة بقوى اقتصادية (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠) (بالمليار دولار)

السنة / المؤشر	١٩٩٩		٢٠٠٠	
	القيمة المضافة	النسبة من القيمة المضافة العالمية (نسبة مئوية)	القيمة المضافة	النسبة من القيمة المضافة العالمية (نسبة مئوية)
الصين	٣٣٣,٥	٦,٢	٣٧٥,٥	٦,٥
الولايات المتحدة	-	-	١٥٢٠,٣	٢٦,١
اليابان	٩٧٠	١٨	١٠٤٠,٥	١٧,٩
ألمانيا	٤٣٩,٨	٨,٢	٣٨٥,٨	٦,٦
فرنسا	٢٤٢,١	٤,٥	٢١٥,٩	٣,٧
العالم	٥٣٩٧,٧		٥٨٢٦,٣	-

المصدر: **التقرير الاستراتيجي حول الاتجاهات الاقتصادية للصين: الحجم ومستوى التطور وحدود القدرة والمنافسة على عرش الاقتصاد العالمي**، السنة الخامسة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

ج ـ مؤشرات القطاع التجاري والخدمي

استطاعت الصين خلال مدة قياسية أن تحقق معدلات تصدير مرتفعة لمختلف أنواع السلع الصناعية، الاستهلاكية منها والوسيطة، وهي تُعدّ اليوم في مقدمة الدول في العالم من حيث تصدير السلع العالية التكنولوجيا، التي بلغت قيمتها نحو ١٨٠ مليار دولار من قيمة الصادرات العالمية، مقابل ١٤٩ مليار دولار للولايات المتحدة، وللسلع نفسها في العام ٢٠٠٤، بعد أن كانت تتخلّف عن الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣، إذ كانت الأخيرة تصدّر إلى العالم ما قيمته نحو ١٣٧ مليار دولار، مقابل ١٢٣ مليار دولار للصين للعام نفسه[٢٧] (انظر الجدول الرقم (٤)). فقد استطاعت الصين أن تحقق فائضاً تجارياً من تعاملها مع عدد من دول العالم المتقدم والنامي، ومن ضمنها هونغ كونغ، إذ يقدر قيمة الفائض التجاري أكثر من نحو ٣٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٤، وقدر هذا الفائض فقط مع الولايات المتحدة بنحو ٣٣

(٢٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: <http://www.oced.org/document/html/2004>.

مليار دولار[٢٨]. وعلى الرغم من أن هناك عجزاً تجارياً يواجه الصين في مجال السلع العالية التكنولوجيا أمام عدد من الدول الآسيوية (تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، واليابان)، ويقدر هذا العجز بنحو ٨ مليارات دولار[٢٩].

فمنذ أن سعت الصين إلى الانفتاح على العالم الرأسمالي، استطاعت أن تطور أسواق السلع الاستهلاكية على نطاق واسع، فقد ارتفع الميل المتوسط للتجارة الخارجية إلى أكثر من نحو ١٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو ١٧,٨ بالمئة للولايات المتحدة كذلك، في العام ١٩٨٠، ثم ارتفع الميل المتوسط إلى نحو ٣٢,٥ بالمئة في العام ١٩٩٠، مقارنة بنحو ١٥,٨ بالمئة للولايات المتحدة من العام نفسه[٣٠].

الجدول الرقم (٤)
قيم الصادرات الصينية من السلع العالية التكنولوجيا إلى العالم
ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ (بالمليار دولار)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
القيم من الصادرات	٤٨,٥	٥٤,٧	٧٨	١٢٣	١٨٠

المصدر: <http://www.oced.org/document/html/2004>.

إن ما يميز الأداء التجاري الصيني، هو نوع السلع المصدرة إلى الخارج، إذ تتميز بكثافة العمالة الفنية والماهرة، وقد بلغت الصادرات السلعية الكثيفة بالعمل نحو ٩٠ بالمئة من مجموع صادرات الصين إلى العالم، في حين أن الصادرات الكثيفة بالتكنولوجيا لا تشكل سوى نسبة ضئيلة[٣١].

وتتركّز صادرات الصين من السلع ذات التكاليف المنخفضة، كالسلع الكمالية وألعاب الأطفال، والسلع الرياضية والملابس المتنوعة، التي تشكّل ما نسبته أكثر من نحو ٢٠ بالمئة من مجمل صادرات الصين إلى العالم الخارجي. ومن جانب آخر تتركز واردات الصين على المواد الخام، وبخاصة النفط للحاجة الإضافية والمهمة لهذا المورد، فضلاً عن بعض السلع الوسيطة الغنية برأس المال، بينما تُعدّ نسبة السلع الاستهلاكية منخفضة عن نسبة محصّلة الواردات عموماً[٣٢].

(٢٨) <http://www.oced.org/document/html/2004>.

(٢٩) <http://www.oced.org/document/html/2004>.

(٣٠) انظر: **التقرير الاستراتيجي حول الاتجاهات الاقتصادية للصين: الحجم ومستوى التطور وحدود القدرة والمنافسة على عرش الاقتصاد العالمي**، السنة الخامسة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٧٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

لقد تطورت الصادرات والواردات الصينية في العقد الأخير من القرن الماضي، إذ بلغت مجمل الزيادة بنحو ٥٤١,١ بالمئة، مقارنة بزيادة بلغت نحو ٢١٥,٧ بالمئة للولايات المتحدة، ونحو ٧٧,٧ بالمئة لليابان، ونحو ٣١,٩ بالمئة لألمانيا، وبمحصلة زيادة بلغت نحو ٨٥ بالمئة للعالم(٣٣). كما شهد هذا التطور نمواً ملحوظاً في مطلع القرن الحادي والعشرين، لتحتل الصين موقع الصدارة في التجارة العالمية جنباً إلى جنب مع القوى الاقتصادية المتقدمة في العالم. ومن بين أكبر الدول المصدّرة للسلع في العالم، احتلت الصين المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة واليابان، فضلاً عن احتلالها المرتبة التاسعة في تصدير الخدمات، إذ بلغت حصتها من هذه الأسواق ما نسبته نحو ٢,٨ بالمئة من مجمل الخدمات في السوق العالمية (٣٤) (انظر الجدول الرقم (٥)).

ويلاحظ أن الصين قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً في معدل النمو في تجارتها الخارجية، بلغ عام ٢٠٠٤ نحو ٢٢ بالمئة، فقد كانت الصادرات الصينية في طليعة مجمل صادرات شرق وجنوب شرق آسيا، وكذلك الحال بالنسبة إلى نمو الواردات الصينية، إذ حققت الدول الآسيوية نمواً في هذا المجال نسبته ١٨ بالمئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تزايد معدل النمو في واردات الصين من هذه الدول إلى نحو ٢,٦ بالمئة، وهو يعدّ عاملاً محفزاً للهيكل التجاري لعموم هذه المنطقة(٣٥).

وبذلك تحقق الصين المكانة التجارية المرموقة من بين القوى الاقتصادية في العالم، باحتلالها المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان في العام ٢٠٠٤.

د ـ مؤشرات القطاع الخدمي

شهد القطاع الخدمي في الصين ارتفاعاً واضحاً من حيث مساهمته في القيمة المضافة، فضلاً عن القدرة المتصاعدة في مجال خدمات رأس المال الاجتماعي والمرتبطة بكل القطاعات التنموية. فقد بلغت تلك القيمة ما نسبته ٣٤ بالمئة في العام ٢٠٠٢، بعد أن كانت تلك القيمة ما نسبته ١٣ بالمئة في العام ١٩٧٠، وهو ما يشير إلى تطور البنى التحتية، ولا سيما في قطاع الخدمات السياحية التي أخذت العمالة الفنية على عاتقها برنامج التطور الخدمي وكل المجالات الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، مع استمرار للنمو السريع في مستويات الدخول التي تشجّع على مثل هذا التطور(٣٦).

---

(٣٣) لمعرفة المزيد حول تطور الصادرات والواردات الصينية، انظر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (Washington, DC: IMF, 2004), pp. 131-132.

(٣٤) للمزيد من الإيضاحات حول طبيعة الصادرات والواردات الصينية، انظر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report 2005: New Features of Global Interdependence* (New York; Geneva: UNCTAD, 2005), p. 56.

(٣٥) انظر: <http://www.china.org.cn/arabi/html/2004>.

(٣٦) انظر: توفيق المديني، **وجه الرأسمالية الجديد: دراسة** (دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤)، ص ٦ ـ ٧.

الجدول الرقم (٥)
تطور الهيكل التجاري الصيني مقارنة بهيكل تجاري لقوى اقتصادية عالمية ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ (بالمليار دولار)

السنة	٢٠٠٠			٢٠٠١			٢٠٠٢			٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥		
الهيكل التجاري(*)	ص	و	م ت	ص	و	م ت	ص	و	م ت	ص	و	م ت	ص	و	م ت	ص	و	م ت
الصين	٢٤٩,٣	٢٢٥,٠٩	٢٤,١	٢٢٦,٠٩	٢٤٣,٥	٢٢,٥	٣٢٥,٥	٢٩٥,١	٣٠,٤	٤٣٧,٨	٤١٣,٠٦	٢٤,٨	٦٢٢,٨	٥٨١,٧	٤١,٠٨	٦٨٢	٦٥١	٣١
الولايات المتحدة	٧٧٢	١٢٣٨	٥١١	٧٣١	١١٨٠	٤٤٩	٦٩٣	١٢٠٢	٥٠٩	٧٢٤	١٣٠٥	٥٨١	-	-	-	-	-	-
اليابان	٤٧٨,١	٧٩,٥	٩٨,٦	٤٠٣,٣	٣٤٩,٠٥	٥٤,٣	٤١٦,٦	٣٣٧,١	٧٩,٤	٤٧٣,٩	٣٨٣,٠٢	٩٠،٨	-	-	-	-	-	-

(*) (ص): الصادرات، (و): الواردات، (م ت): الميزان التجاري.

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report 2005: New Features of Global Interdependence* (New York; Geneva: UNCTAD, 2005), pp. 54 and 69, and International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook 2004* (Washington, DC: IMF, 2004), pp. 132, 135 and 138.

إن التحول البنيوي في الصين جاء على أساس الاعتماد الكلي على القطاع الزراعي، في حين أن التحول نحو قطاعي الصناعة والخدمات جاء نتيجة لسياسات اقتصادية فاعلة تمكّنت من تفعيل ودعم الخطط التنموية، وهو ما يعكس حالة التطور في التوظيف لجميع اتجاهات الاستثمار، وبخاصة في قطاع الخدمات، نظراً إلى عملية الإحلال التقني في القطاع الصناعي، ليبدو نمو الصناعة، وبخاصة القطاع الثقيل، بنسبة أكبر من القطاع الزراعي، وهو مؤشر على نمو قطاع الخدمات بشكل مستمر وواسع. ففي عام ١٩٩٩ تطور القطاع الصناعي إلى نحو ٨,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٣,٣ بالمئة في الزراعة. وكان لهذا التطور انعكاس على مؤشر نمو قطاع الخدمات بنسبة ٧ بالمئة، وللمدة نفسها بعد أن كان يشكّل ما نسبته ٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٦[٣٧].

٢ ـ مؤشرات النمو في الاقتصاد الصيني

ترتبط مؤشرات النمو في أي اقتصاد قومي بفاعلية بالمتغيّرات الاقتصادية الكلية، وتحديداً الادخار والاستثمار، ومدى إمكانية توظيفهما باتجاه تحقيق معدلات من النمو في الناتج القومي.

وهكذا بالنسبة إلى الاقتصاد القومي الصيني، فإن للمتغيرات الكلية، ولا سيما المدخرات الخاصة والعامة، دورها الرئيس في تحقيق معدلات نمو عالية في الصين، ومن خلال سياسات اقتصادية متنوعة تتلاءم وطبيعة البناء التنموي في عموم القطاعات الاقتصادية.

أ ـ الادخار كمتغيّر رئيس في دفع عجلة النمو في الاقتصاد الصيني

لقد تطورت نسبة المدخرات في الصين منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٣ ما بين ٣٥ بالمئة إلى ٤٢ بالمئة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بقوى اقتصادية، كالولايات المتحدة واليابان، فقد انخفضت نسبة المدخرات في الولايات المتحدة من ١٩ بالمئة إلى ١٧ بالمئة، في حين انخفضت من ٣١ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة في اليابان، وللمدة نفسها[٣٨].

وقد ساعد هذا العامل في تطور سياسة المدّخرات لدعم عملية التنمية ونمو المدخرات الخاصة، أو ما يعرف ببيوتات الادخار، كصناديق ملزمة للمجتمع الصيني في أن يحقق نسبة عالية من المدّخرات لتحفيز الاستثمار، ودفع عجلة النمو من خلال تطوير القطاع الزراعي لخدمة القطاع الصناعي، وكقاعدة ضرورية نحو تطوير القطاع الخدمي. وفي ما يتعلق بالاستثمار المحلي في الصين، فقد تمّ التعويل عليه هو الآخر كنسبة من الناتج القومي، إذ تطور من نحو ٣٥ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٠ بالمئة في العام ٢٠٠٣، مقارنة بالولايات

(٣٧) انظر: United Nations (UN), *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2000* (New York: UN, 2000), pp. 103-104.

(٣٨) انظر: International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Advancing Structural Reforms* (Washington, DC: IMF, 2004), pp. 204-205.

المتحدة التي انخفض لديها الاستثمار من نحو ٢٠ بالمئة إلى نحو ١٨ بالمئة، وفي اليابان انخفض من ٣٢ بالمئة إلى ٢٦ بالمئة، وللمدة نفسها[٣٩].

ب ـ مواجهة معدلات التضخم مع الاستمرار في معالجة البطالة

ما بين السياسات النقدية الفاعلة في مواجهة التضخم، وارتفاع معدلات النمو في السكان مع ارتفاع في معدلات البطالة، استطاعت الصين أن تحقق الموازنة. فقد شهد الاقتصاد الصيني نمواً متسارعاً مصحوباً بارتفاع نسبي لمعدلات التضخم، بلغ أكثر من نحو ٢ بالمئة ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣، إذ ساعد هذا المعدل من التضخّم على ارتفاع النمو في الدخل، مع خلق بيئة مؤاتية لرفع درجة التوقّعات الاستثمارية، المحلية منها والأجنبية، أدت بالمحصّلة إلى تحقيق حالة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، رغم بعض جوانب الاختلال النسبي في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع[٤٠].

وبالمقابل، شهدت البطالة معدلات منخفضة، وهو ما يعكس حالة الحفاظ على المستوى المنخفض لهذا المعدل المتحقق منذ عام ١٩٥٧ بفعل سياسة التشغيل الكامل، والمتبعة من قبل حكومة ماو آنذاك والاقتصاد المخطط مركزياً.

إن النمو الاقتصادي في الصين ساعد بشكلٍ كبير على تسارع معالجة معدلات البطالة من خلال آليات توظيف العمل الكثيف في مختلف المشاريع، وبخاصة في القطاع الزراعي الذي عانى أعباءً كثيرة من جراء حجم البطالة المقنّعة[٤١].

وقد تحسّن وضع التشغيل في الصين بعد سياسة الانفتاح في عهد دنغ هسياو بينغ، وما تمخّض عنها من استيعاب للعمالة والداخلين الجدد إلى سوق العمل. فقد انخفضت نسبة البطالة في عام ١٩٨٥ إلى نحو ١,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت أعلى مستوى لها مع سياسة الانفتاح عام ٢٠٠٠، حين بلغت نحو ٣,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[٤٢]. ومثل هذا الأمر يُعدّ طبيعياً، مع ارتفاع مستمر في توظيف العنصر التقني والرقمي، كعملية لإحلال العمالة، وضمن ما يُعرف بالبطالة التكنولوجية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أشار المكتب القومي الصيني للإحصاء إلى زيادة حجم الاقتصاد الصيني بمقدار ٢٠ بالمئة. وفي هذه الإحصاءات الأخيرة، بلغ الناتج المحلى الإجمالي ٢,١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥، لتصبح الصين سادس أكبر

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٤١) انظر: International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics Yearbook* (Washington, DC: IMF, [n. d.]), p. 354.

(٤٢) انظر: المصدر نفسه.

International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Advancing Structural Reforms*, pp. 238-238.

اقتصاد في العالم. وبنمو اقتصادي سنوي يتجاوز ٩ بالمئة قد تصبح الصين رابع قوة اقتصادية في العالم، لتسبق فرنسا وبريطانيا، ولتأتي بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا(٤٣).

واليوم أخذت الصين تضطلع بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا في القرن التاسع عشر، وهو دور مصنع العالم، حيث تصنع الصين معظم اللعب والأحذية، وأيضاً نسبة ضخمة من المنسوجات والأجهزة الكهربائية المنزلية. كما أصبحت مستهلكاً رئيساً للمواد الخام والطاقة في عام ٢٠٠٤، إذ أخذت تستهلك ٧,٤ بالمئة من الاستهلاك العالمي من النفط الخام، و٣١ بالمئة من الفحم، و٣٠ بالمئة من الحديد، و٢٧ بالمئة من الصلب، و٢٥ بالمئة من الألمنيوم، و٤٠ بالمئة من الأسمنت. والشركات المتعدية الجنسيات هي التي تتولى أساساً عمليات التصنيع في الصين، مستفيدة من عمليات التصدير الضخمة. كما يرتبط ذلك بظاهرة اقتصادية أخرى، وهي إقبال التجار في الأسواق الغربية على السلع الصينية الرخيصة، خاصة في الولايات المتحدة. وهؤلاء التجار هم من يمتلكون شبكات ضخمة للتسويق، إذ يوفّرون قناة لترويج الإنتاج الهائل للسلع الصينية الرخيصة(٤٤).

وفي مجال الاستثمارات، فإن للصين سطوة في جانب الامتياز في التصنيع الثقيل، وهي بذلك لم تكن متعطشة كالآخرين الذين يتلقون الاستثمار الأجنبي، فالصين تتلاقى مع الآخرين بنواحٍ عدة، قد يرتبط بعضها بالزمن، لأن الصين آخذة بالنمو، وهي تحقق نمواً مرتفعاً لم تحققه أي من القوى الاقتصادية في العالم، وقد يرتبط البعض الآخر بسوقها المحلي الواسع، وهو ما جذب المزيد من التقنيات الأجنبية غير المسبوقة لأي دولة نامية من قبل، إذ قد تحصل الصين على تكنولوجيا متقدمة ضمن قاعدة من المراكز البحثية المتطورة. فقد أظهرت المعلومات التي أعلنها البنك الدولي أن معدل مساهمة النمو الاقتصادي الصيني في النمو الاقتصاد العالمي بلغ نحو ١٣ بالمئة في المدة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وكان هذا مما شهده الاقتصاد العالمي من نمو يُعد الأسرع منذ قرابة ٣٠ سنة، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي الصيني تحديداً في العام ٢٠٠٤ نحو ٩,٥ بالمئة، مشكّلاً قوة دافعة مهمة للنمو العالمي(٤٥).

وفضلاً عن ذلك، تمكّنت الصين من أن تحصل على اتفاقيات شراكة لتبادل المعرفة من خلال عمل العديد من الشركات الأجنبية في الصين، ولا سيما اليابانية، كشركات جوانغ للسيارات، وهوندا، وتويوتا، وهي شركات منافسة مكّنت الصين من امتلاك خطوط المبادأة

(٤٣) للمزيد من التفاصيل، انظر: جون شان، «الصين في المنظومة العالمية،» ترجمة خالد الفيشاوي، ٩/ ٣/ ٢٠٠٦، <http://www.kefaya.org/06znet/060922johnchan.html>.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢.

(٤٥) انظر: «طريق التنمية السلمية في الصين،» <http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005-12/22/content_498520.htm>.

والممارسة، كونها الشريك الوحيد من بين هذه الشركات الثلاث، التي تمتلك حرية الوصول إلى الآخرين(٤٦).

ثالثاً: المنهج الاشتراكي ما بين مركزية الأداء التنموي والشفافية الاقتصادية

لم يكن الانتصار الذي حققه برنامج دنج هسياو بينغ حالة مفاجئة على النطاق الإصلاحي، فسياسة «إصلاح السوق» هي امتداد لسياسة ماو، إذ تضمّن تطور الجوانب الإصلاحية للسوق عبر مرحلتين، كانتا قد بدأتا ضمن حقبة رأسمالية طويلة تجاوزت النصف قرن قبل دخولها حيّز التجربة الاشتراكية. كما واجهت سياسة ماو انتقادات ومعارضة ضد سيطرة الدولة البوليسية على الاقتصاد، فالتطرف السياسي في بناء القاعدة الشيوعية كلّفت الصين الكثير من التضحيات بمواردها المادية والبشرية، إثر الجمود الذي لحق بها خلال عقود مضت، وهي تحتاج إلى عقود أخرى لتحقيق شيء من التنمية الرأسمالية.

إن العقد الاقتصادية والاجتماعية التي توجّه التنمية في الصين هي التي دفعت نحو ضرورة تبني نموذج اشتراكية السوق. فعلى الرغم من إعلان دنج التخلّي عن الطموحات المادية في البناء التنموي، إلا أنه أكد ضرورة إعادة الحزب إلى الخط الماوي الذي انتهج منذ عام ١٩٤٩، ولا يزال يُعدّ الأساس في المسار التنموي الصحيح.

إن إصلاح السوق الاشتراكي منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي يُعد جزءاً من عملية أوسع لعولمة الإنتاج، حاله في ذلك كحال الحركات الرأسمالية الصغيرة التي نشطت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو ما جعل النظام الاشتراكي الماوي يتخلّى عن خطابه الجدلي للإمبريالية اشتراكية (البروليتاريا العمالية التي سادت الاتحاد السوفياتي السابق)، ومن ثم تحويل الصين إلى العمالة الرخيصة لخدمتها(٤٧)، وهو ما يجعلها دولة رأسمالية مشوّهة، كما كانت عمالية مشوّهة في ظل بيروقراطية مقيّدة لحرية العمالة في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي. إن إصلاح السوق لم يكن عملية عفوية، بل اقتضى هذا النشاط تدخّل الدولة باستخدام وسائل شديدة الوطأة على الجماهير الصينية.

وبعد أن تخلّت الدولة عن الكوميونات الريفية، وملكية المشروعات الخاصة، بلغ أثر التسلّط البيروقراطي للدولة الصينية مداه بعد أن ألحقت الجريمة الوحشية بالطلاب الجامعيين والطبقة العاملة في ميدان «تيانانمن» عام ١٩٨٩، كرسالة موجّهة إلى الرأسمالية العالمية، على أن الصين قادرة على قمع أي توجّه عمالي يعارض مسار عملية الاحتفاظ بالنمو الاقتصادي السريع، الذي يحقّق للصين الدعم والقوة لصناعاتها التصديرية، كالسيارات وصناعة الصلب. ولما كانت الدولة مالكة للأرض، فهي من يقيم عليها مختلف البنى التحتية التي تحقق الدفع

(٤٦) انظر: شينكار، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن الحادي والعشرين**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٤٧) انظر في هذا الخصوص: جون شان، «الصين في المنظومة العالمية».

الأمامي لإقامة المشاريع المتنوعة، بإنفاق المليارات من الدولارات سنوياً، فضلاً عن جذب المستثمرين الأجانب، الذي يساهم قطعاً في تنمية قدرات الصناعة الصينية وتطورها على النطاقين الإقليمي والدولي(٤٨).

لقد آثرت الصين الانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال التكيّف مع الواقع الاقتصادي الرأسمالي، بعد أن تمكنت من الاعتماد على القدرة الذاتية للتنمية والنمو والإبداع من حيث المفهوم والنظام. فقد اعتمدت الصين، وبشكلٍ رئيس، على قوتها الذاتية لتوافر الشروط والأساسيات المادية والتقنية لدعم التنمية والنمو. ومن هذه الأساسيات، توفر الطلب السوقي الداخلي المتزايد، والمدّخرات العالية نسبياً كما في بيوتات الادخار، ووجود موارد بشرية وفيرة كميزة نسبية تتزايد كفاءتها باستمرار، ووجود نظام اقتصاد السوق الاشتراكي المتكامل في ظل سياسات مرنة بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية، ووجود الظروف السياسية والاجتماعية المستقرة(٤٩).

إن التمسك في الإبداع قد امتد منذ سياسات الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، ومن خلال تنشيط الصين لسياسة الحماسة والمبادرة الإبداعية للملايين من أبناء الشعب الصيني، وهو ما خلق وضعاً جديداً لبناء التحديث عبر تحرير العقول، والبحث عن الحقيقة، وسبل التقدم إلى الأمام بحزم وجرأة. وكان هذا كفيلاً بجعل القيادة الصينية تدفع بعملية الإصلاح في مختلف المجالات بثبات وإصرار، وبحسب آليات السوق الاشتراكي، فضلا عن تركيزها على مجال إبداع الأنظمة التي تحقق تقدماً اختراقياً، ولا سيما في بعض المجالات المصيرية والحلقات المهمة، التي سترفع الاقتصاد الوطني نحو السوق إلى حدود أبعد مما هو عليه اليوم، ومن خلال التنسيق والتحكّم الكلي بالاقتصاد الوطني، وتواصل آلية تشكيل مجموعة من الأنظمة والآليات المفيدة لدفع عجلة التنمية المستدامة(٥٠). لقد واجهت السياسة الصينية بعض الإشكاليات في التحول إلى اقتصاد السوق، نظراً إلى المركزية الاقتصادية التي لا تزال تشكّل جوهر السياسة الاقتصادية في عموم الصين، ولا سيما المركز، إذ تتحدّد هذه الإشكالية بثلاثة محدّدات وهي:

- الدمج ما بين الخطة والسوق.
- نموذج التراكم الرأسمالي.
- نمط الاستهلاك ضمن سيادة المستهلك.

ويمكن التعرّف إلى هذه المحدّدات من خلال الشكل التالي:

(٤٨) وتعد مدينة «شين تسين» الاقتصادية من أكبر المراكز الصناعية في العالم (يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة) بعد أن كانت مجرد قرية للصيد. للمزيد من التفاصيل، انظر: <http://www.kefaya.org/htlm/9/mars/2006>.

(٤٩) انظر: «طريق التنمية السلمية في الصين،» ص ٤.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

الشكل الرقم (١)
نمط الاستهلاك ضمن سيادة المستهلك

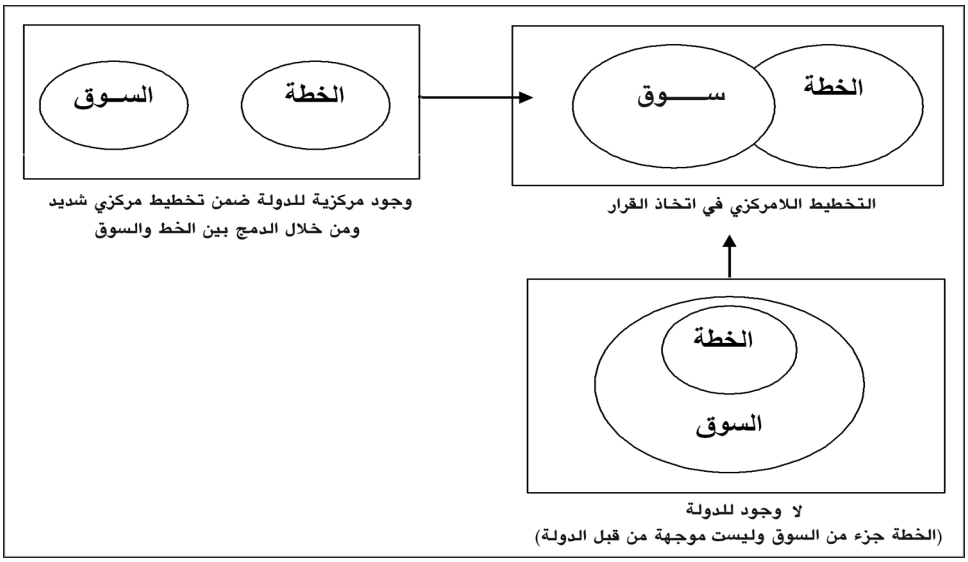

المصدر: < http://www.kefaya.org/htlm/9/mars/2006 > .

إن **الإشكالية الأولى**، كما يتضح من الشكل الرقم (١)، تتضمن العلاقة بين الخطة والسوق، ومن خلال تصفية كل الأشكال المركزية المفرطة بتقليل الاعتماد على الأدوات المركزية لصالح أسلوب التخطيط للسوق الموجّه من قبل الدولة، ليصبح السوق متحركاً في إطار سياسة الدولة الاقتصادية.

وأما **الإشكالية الثانية**، فتستند إلى أشكال التراكم الرأسمالي من حيث مصدر تمويله، إذ إن الصين اعتمدت سياسة السير على ساقين مع التركيز على القطاع الصناعي، ولا سيما الصناعات التحويلية ذات الدفع الأمامي والخلفي، من أجل تحقيق فائض اقتصادي (Economic Surplus)، فضلا عن دور القطاع الزراعي في تمويل القطاع الصناعي كقاعدة أساسية لمستلزمات إنتاجية، مع الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية ضمن المناطق الاقتصادية الخاصة (الساحلية)، ومصدرها أربع مناطق (هونغ كونغ، مكاو، ملاوي، وتايوان)، مع وجود المدخرات المحلية التي تتسم بارتفاع معدلاتها كمصدر أساس للتمويل.

وتتمثل **الإشكالية الثالثة** بأنماط الاستهلاك، إذ كانت هناك دعوة نحو تبنّي أنماط جديدة تؤكد سيادة المستهلك بعيداً عن النزعة الوصائية للمخطط المركزي، وهو ما يسمح بظهور أسواق ذات نوع جديد ومتميز من المنتجات التي ينتقيها المستهلك، وبمعنى آخر يلعب المستهلك دوراً كبيراً في تحديد نمط الإنتاج.

الشكل الرقم (٢)
نمط إنتاج المستهلك

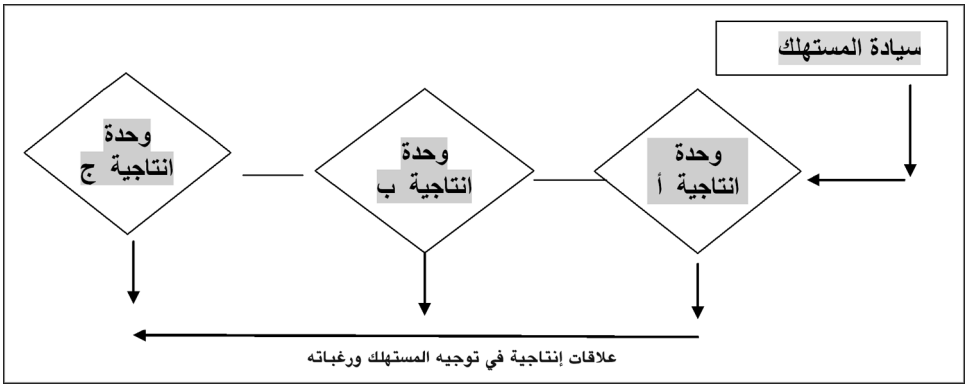

إن استراتيجية الصين في تبنّي المناطق الاقتصادية الساحلية، كواجهة تطلّ بها على العالم الرأسمالي، وكآلية للسوق الصيني المعاصر، بعيداً عن التطبيق الاشتراكي، قد طرحت تساؤلات عدة من قبل النخبة السياسية في الصين حول كيفية السماح للممارسات الرأسمالية، ممثلة باستثمارات أجنبية مباشرة (FDI)، للعمل ضمن قطاع شيوعي مركزي، إذ إن هذه الاستثمارات قد تمّ دخولها عن طريق هونغ كونغ وتايوان وملاوي كمصدر رئيس، وإن ما يقارب من نحو ٧٠ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة نحو الصين مصدرها هونغ كونغ وملاوي، في حين أن تايوان تعدّ المصدر الثاني لتوريد الاستثمار الأجنبي إلى الساحل الصيني، وبمعدل يقرب من ١٠ بالمئة فقط، نظراً إلى حدّة التوترات بينهما(٥١).

لقد أخذ المنهج الاشتراكي الصيني يتعامل مع السوق بشفافية من خلال متغيّرات اقتصادية فاعلة لتحقيق التوافق والتداخل الانسيابي بين الآليتين الاقتصاديتين (الاشتراكية والسوق)، وذلك من خلال أداء الدولة في إصلاح المؤسسات الاقتصادية في عموم الصين، الذي يُعبر عن حالة تضييق الجانب المركزي في إدارة القطاعات حصراً، مع السماح لمؤسسات الدولة في الحفاظ على جزء مما تحققه السوق من امتيازات وأرباح تنصبّ ضمن نطاق النمو الاقتصادي الصيني.

إن الإجراءات والآليات التي انتهجها النظام الإداري المركزي لقطاعات الدولة الصينية قد استغرقت ثلاث مراحل أساسية ضمن ما يُعرف بمسارات الإصلاح والتحديث الاقتصادي. فالمرحلة الأولى التي بدأت مع الانفتاح الاقتصادي الصيني على السوق، واستمرت ما بين عامي

(٥١) وبعد عام ١٩٩٢، ونظراً إلى تزايد العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الجنوبية، دخلت كوريا هي الأخرى كمصدر للاستثمار الأجنبي إلى الصين. انظر: محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٩٠ ـ ٩٢.

١٩٧٨ و١٩٩٢، مع انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي المركزي الصيني، إذ تضمنت هذه المرحلة إدخال بعض قواعد وآليات اقتصاد السوق إلى البناء الاشتراكي المركزي، بهدف تضييق مساحة الإدارة المركزية لصالح تفعيل السوق في القطاعات الاقتصادية، ومن خلال تشجيع الملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي وتحرير القطاع الزراعي. والغاية من تلك المرحلة هي تحقيق نمو مضاعف للناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات واستقرار الأسعار، كأساس في تحسين متوسطات دخول المواطنين (Per capita income)[٥٢]، في حين أن المرحلة الثانية، ما بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٠، أي مع بداية نهاية المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي المركزي الصيني، قد تضمّنت تطويراً كبيراً في قطاعات الدولة الاقتصادية، لفسح المجال أمام اقتصاد السوق الرأسمالي ضمن مساحة الإدارة المركزية، وبخاصة في المناطق المجاورة للمناطق الاقتصادية الخاصة (الساحلية)[٥٣]. ويعدّ ذلك دافعاً مشجعاً لدخول الصين في معترك الاقتصاد العالمي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).

وتُعد المرحلة الثالثة التي بدأت منذ عام ٢٠٠١، على أن تستكمل عبر مسيرة اقتصادية حتى عام ٢٠٥٠، ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى إصلاح هيكلي شامل من خلال رفع معدلات النمو إلى مستوى يقترب فيه دخل المواطنين من دخول مواطني الدول المتقدمة.

إن عمليات الإصلاح الاقتصادي ضمن المنهج الاشتراكي لتفعيل اقتصادات السوق في الصين، ستأخذ جملة من التغييرات الجوهرية، منها ما يتعلق بإصلاح القطاع الزراعي عن طريق نظام استئجار الأراضي الزراعية، ومنح الفلاحين مساحة للتمتع بالملكية الخاصة، في إطار الدولة ورقابة أداء السلطة، فضلاً عن تغييرات تشمل إصلاح الأسعار باعتماد آلية السوق، سواء بالنسبة إلى أسعار موارد الإنتاج أو أسعار السلع النهائية والوسيطة، مع توفير حماية للمستهلك والمنتج في إطار تدخّل الدولة في عملية الإصلاح، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

لقد حققت عمليات الإصلاح الاقتصادي ارتفاعاً كبيراً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حين تمكّنت الصين من تحقيق النمو في عام ١٩٩٢ الذي تجاوز ١٣ بالمئة، وهو ما يعكس فاعلية السياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة، التي كانت غايتها الحدّ من التضخم ومعالجة البطالة[٥٤]، فضلاً عن احتواء حالة اللااستقرار الاجتماعي والسياسي الذي شهدته الصين عام ١٩٨٩ بعد أحداث الميدان السماوي «تيانانمن» في بكين.

(٥٢) للمزيد من المعلومات عن الاقتصاد الصيني والتداخل الأيديولوجي بين المركزية في الأداء والسوق الاقتصادي، انظر: محمد فايز فرحات، «الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية،» **مجلة السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٥٤) للمزيد عن جمهورية الصين الشعبية في مسألة الإصلاح والانفتاح والنمو الاقتصادي، انظر: *World Economic and Social Survey* (New York: UN, 1994), p. 41, and The National Development and Reform Commission (NDRC), Reading Material, «China-Iraq Seminar for Economic and Administrative Officials,» Reform-Opening up, Beijing, 2004, p. 4.

رابعاً: اشتراكية السوق الصينية: المنهج الاقتصادي المعاصر في العلاقات الاقتصادية الدولية

لم يكن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق نتيجة أزمة فكر، بل أزمة بناء اقتصادي وسياسي مجتمعيْن، ذلك أن التحليل الفكري والنظري يقودنا إلى التأكيد بأن هناك حدوداً من التنافس الحادّ ما بين توجّهات النظام الرأسمالي وآلية بناء اقتصادات السوق، وبين توجّهات النظام الاشتراكي وآلية الاعتماد على الذات، كمنهج عملي في البناء الاقتصادي دون ترسيخ للأسس النظرية التي اعتمدها الفكر الاشتراكي. فالاختلاف الجوهري ما بين أفكار المدارس الاشتراكية والجانب التطبيقي قد آلت إليه نتائج الفشل، إذ إن التركيز على دكتاتورية البروليتاريا، وعدم الانتقال نحو الشيوعية الكاملة، أوقع البناء النظري الاشتراكي بجملة من المتناقضات الفكرية، من أبرزها أن النظام البلشفي السوفياتي لم يستطع استئصال المجتمع الرأسمالي من جذوره (كما تمّ طرحه عند ماركس وأنغلز) بهدف العمل على تثبيت نظام سياسي واقتصادي جديد، وإنما استمرت التجربة السوفياتية تعيش حالة العزلة والفوضى الشيوعية ضمن المرحلة الأولى دون بلوغ المرحلة الثانية من الشيوعية الكاملة.

إن التنافس ما بين فريقين متناقضين، يجعل كلّاً منهما يتعامل مع متطلبات الواقع أكثر مما يتطلبه الجانب النظري، وهو ما يتجاوز به حالة الفشل، إذ إن إبستيمولوجية النظام الرأسمالي تحكم حالة الانفصال ما بين الطروحات النظرية والجانب التطبيقي لاقتصادات السوق، كقيم أخلاقية، وإلا فإن آليات الأسواق هي من تسيء إلى المنهج الرأسمالي ومدارسه الفكرية. وهذا ما ينطبق على المنهج الاشتراكي. وعليه، جاء التنافس بين الفكرين عبر محاور عدة، منها: الكفاءة الفنية، كتخصيص الموارد الإنتاجية، وإعادة تخصيصها ضمن تشكيلة من فنون الإنتاج المتطورة، والعدالة التوزيعية للدخول، كونها تمثل المتغيّر الاقتصادي والاجتماعي لعموم المجتمعات البشرية، ونظام الحوافز وفاعليته، كما في الفكر الاشتراكي، وكفاءة نظم المحاسبة وعمليات ترشيد الإنفاق المالي، والتنظيم الإداري عند إدارة الاقتصاد القومي.

وهكذا جاءت تلك المحاور تعبيراً عن حالة الاختلاف الجوهري ما بين أنموذج البناء الاقتصادي الاشتراكي الذي كان سائداً في الاتحاد السوفياتي السابق، وأنموذج الاقتصاد الاشتراكي في الصين، رغم التفاوت من حيث درجة الفشل أو التخلّف في أثناء عمليات التطبيق بين الدول التي تبنّت أساساً هذا الأنموذج.

فقد جاءت تجربة الصين تجربةً فريدةً من نوعها بالاعتماد على منهج تنموي مستقل قام على متناقضات الفكر الاشتراكي السابق، بل خاضت التجربة الصينية تحولات جذرية للانتقال نحو اقتصادات السوق، ولا سيما بعد إصلاحات عام ١٩٧٨، التي تُعدّ نقطة البداية لدخول معترك الاقتصاد العالمي جنباً إلى جنب مع القوى الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة. هناك من الأكاديميين من يسأل عن مدى قدرة الصين الاقتصادية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، وفي إطار التنافس المحموم بين القوى الاقتصادية، التي تستظل بالمنظومة الرأسمالية العالمية.

والسؤال الذي يمكن أن يثار هو: **هل يمكن أن تصبح الصين وفق أنموذجها الحالي قوة جديدة لتقييد التوازن في النظام الاقتصادي العالمي؟**

على الرغم من صعوبة تحقيق مثل الاتجاه في الأجل القصير أو حتى المتوسط، إلا أن إمكانية بلوغ الصين هدفها كقوة اقتصادية عظمى تطمح لتسنّم الهرم الاقتصادي العالمي، ليس بأمرٍ بعيد المنال، فقد خطت الصين خطوات جبارة في مجال الصناعة والخدمات، وكما تطرقنا ضمن مقوّمات القدرة الصينية، فقد استطاعت الصين أن تتحول بثقلها الاقتصادي تدريجياً من قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات، كاتجاه مؤثر في سلوك الصين الإقليمي والدولي.

إن الطموحات الاقتصادية الصينية تتوازى مع طموحاتها السياسية، لأن الصين ترى أنها تستطيع التغلّب على العقبات لبلوغ الأهداف من خلال أنماط عدة من الإصلاحات التي أخذت طريقاً حذراً من أجل المحافظة على مسارها الاقتصادي، وبدرجة عالية من الاستقرار. وهذا مختلف تماماً مقارنة بروسيا الفدرالية (الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي السابق) وعلاجها السيئ القائم على الصدمة بدلاً من الإصلاح التدريجي[٥٥]. كما أن القيادة الصينية، ومنذ العام ٢٠٠٣، فرضت حالة المساواة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة إلى الحقوق والامتيازات التي تمنح على نطاق الاستثمارات، الأمر الذي منح الشركات الصينية القدرة على الحصول على امتيازات في الإنتاج والبحث والتطوير الصناعي، التي تساهم قطعاً في بناء المصالح الوطنية، وتعزّز من الولاء الحزبي، ولا سيما من خلال الصناعات الاستراتيجية المرتكزة على المعرفة، فضلاً عن أنها تقدم للقطاعات الاقتصادية الصينية المواد الأولية والأساسية لتعزيز الأمن القومي[٥٦].

١ ـ الانفتاح الاقتصادي على العالم الرأسمالي المتقدم

لقد فعَّلت القيادة السياسية الصينية من دور شركاتها في الخارج، كي يكون لها حضور كبير في الاقتصاد العالمي، إذ تمكّنت شركة «تي. سي. إل.» (TCL) الصينية الرائدة في الصناعات الإلكترونية، على سبيل المثال، من شراء الشركة الألمانية (شيندر) للإلكترونيات عام ٢٠٠٢، فضلاً عن دمج أنشطتها في مجال صناعة التلفزيونات مع شركة طومسون، وهو ما يعكس حالة التدويل للشركات الصينية، كتحول حقيقي من الاقتصاد المحلي والإقليمي نحو الاقتصاد العالمي[٥٧]. لقد بلغت استثمارات الصين في الخارج مع نهاية العام ٢٠٠٢، ومن خلال مشروعاتها العاملة التي عددها ٦,٩٦٠ مشروعاً استثمارياً، أكثر من نحو ١٣٠ مليار دولار، وكانت قيمة المشروعات في المناطق الاقتصادية الساحلية (في مكاو وهونغ كونغ) نحو ٩,٣٤ مليار دولار[٥٨].

(٥٥) انظر: شينكار، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن الحادي والعشرين**، ص ٨١ ـ ٨٢.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.
(٥٧) المديني، **وجه الرأسمالية الجديد: دراسة**، ص ١٥ ـ ١٦.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

٢ ـ الصين والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في العام ٢٠٠١ [٥٩]، وهو العام الذي حققت فيه الصين العديد من المنافع في ظل سياسة الانفتاح على السوق العالمية، في ظل فاعلية منهج اشتراكية السوق، ساهمت في إنشاء نحو ٣٥٠ مشروعاً استثمارياً بقيمة ١,٤٤ مليار دولار[٦٠]، في حين استثمرت في مطلع العام ٢٠٠٣، وضمن توجّهاتها نحو اقتصادات السوق، بنحو ٤٤٤ مليون دولار لإنشاء ١٥٥ مشروعاً في كندا. كما بلغ عدد الشركات الوطنية في الصين، وهي تُعدّ ضمن أكبر ٥٠٠ شركة عملاقة في العالم، نحو ١٢ شركة[٦١].

لقد أدت إزالة القيود على البضائع الصينية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن حرية حركة الاستثمارات الأجنبية إلى بلوغ رقم قياسي، وبخاصة في المناطق الساحلية من الصين إلى تجاوز ٤٠ مليار دولار سنوياً. وتأمل الصين في تحقيق أهداف عدة من منهجها في السوق الاشتراكية المفتوحة على العالم الرأسمالي، ومن هذه الأهداف:

أ ـ تشجيع حركة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الصين.

ب ـ عقد اتفاقات حول قيام مناطق تجارة حرة مع العديد من القوى الاقتصادية العالمية.

ج ـ تنمية الصناعات التصديرية.

د ـ الحصول على التكنولوجيا الأجنبية المتطورة.

هـ ـ إزالة القيود الجمركية المفروضة على السلع الصينية في الأسواق الخارجية.

و ـ منافسة السلع الأجنبية والتفوّق عليها ضمن حجم الإنتاج الأمثل.

خلاصة

من خلال تحليل مدخلات موضوعاتها، يبدو أن الانتقالة الصينية الجديدة لم تكن انتقالة سهلة من اقتصاد اشتراكي مركزي إلى اقتصاد سوق في إطار السياسة الاقتصادية الموجّهة من قبل المركز، بهدف الحفاظ على الإرث الاشتراكي الذي يُعدّ الأساس في البناء الاجتماعي والاقتصادي للصين، ذلك أن التجربة التنموية في الصين، ومؤشرات الأداء الاقتصادي، والنمو المتصاعد عن تطبيق اشتراكية السوق، التي طالما عبّرت عن محطّ آمال القادة الصينيين ضمن

(٥٩) إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ذو بعد تصديري يتعلق بنمط الإنتاج التصديري على النطاق الإقليمي، إذ إن كل دول الإقليم (شرق وشمال شرق أسيا) ذات منهج اقتصادي قائم على الصناعات التصديرية (من أجل السوق الخارجية)، ومن الطبيعي أن كل صناعة من هذه المواصفات لا بد لها من أن تتوافر على: القدرة التنافسية، القدرة التكنولوجية، السماح للاستثمارات الأجنبية بالمساهمة في الإنتاج (كمحتوى أجنبي)، تمتلك أسواقاً محلية تتمتع بالقدرة على استيعاب الصناعة التصديرية أولاً، ومن ثم الانفتاح على الأسواق.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٧.

مسار التعايش السلمي، ورغم الإشكاليات التي واجهت تلك التجربة، قد أفرزت العديد من التساؤلات حول مصير الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، وهو يتحرك بخطوات متناسقة ضمن البعدين الأيديولوجيين، بل يقطف أيضاً ثمار هذا التطبيق بكل إيجابياته.

ومهما كانت التصورات الأكاديمية أو رؤية الباحثين في شؤون الصين حول مدى إمكانية نجاح التجربة الصينية من عدمها، فإنه بمجرد دخول الصين بوابة التصنيع المتقدم من أجل التصدير، وضمن اقتصادات الحجم على أساس انخفاض الكلفة المتوسطة للوحدات المنتجة، فضلاً عن تمتع الصناعة بالكفاءة الإنتاجية، ووفورات الحجم، وفاعلية التنوع التكنولوجي المستخدم، بمختلف المستويات النوعية للمنتوج التصديري، فإن ذلك يعدّ نجاحاً فريداً لا يماثله نجاح في أي من اقتصادات مجتمع على وجه البسيطة، وبمدة قياسية منذ أن تكيّفت السياسة الاقتصاديةً في الصين مع متغيّرات البيئة الاقتصادية والسياسية، ولا سيما في مواجهة ظاهرة العولمة وآثارها الاقتصادية في دول الجنوب، إذ إن الصين لا تزال تفاخر بنفسها أنها نموذج متقدم ينتمي إلى عالم الجنوب النامي.

إن استراتيجية الصين في تبنّي أنموذج اشتراكية السوق جاءت في مرحلة مبكرة قبل ولوج المؤسسات الرأسمالية الاقتصادية، كالصندوق والبنك الدوليين، وتحكُّمِها المشروط باقتصادات دول الجنوب منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وهو ما ساعدها على خوض تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة (الساحلية)، بشكل تدريجي قبل مرحلة التعميم (أي اختبار عيّنة من التطبيق ضمن أسواق خاصة بعيداً عن النمط الاشتراكي)، ومن خلال إدخال أسواق الاستهلاك، وسوق العمل، وآلية السوق، في تحديد الكمية والسعر.

إن التوجه الصيني الجديد إزاء فتح أبوابها للاستثمارات الخارجية المباشرة قد لاقى معارضة شديدة من خلال بعض المتغيّرات، منها: اتساع الفجوة التنموية ما بين المناطق الساحلية (قيد التجربة) والمناطق الخاضعة للمركز، وبروز تفاوت حادّ في متوسطات الدخول بين مجتمعات المناطق الأكثر انفتاحاً ومجتمعات المناطق الأخرى، وانخفاض الوزن النسبي للشركات الوطنية من حيث أهميتها كقيمة مضافة إلى االناتج المحلي الإجمالي. وقد استطاعت النخبة السياسية في الصين منذ عام ١٩٧٨ التعامل مع الوضع المعارض بمرونة عالية، ومن خلال: رفع حجم المدّخرات (بيوتات الادخار) الوطنية كبديل من نقص الاستثمارات الوطنية مع انخفاض ميل اللجوء إلى الشركات لغرض الإقراض، فضلاً عن تشجيع نمط التعاون مع صغار المنتجين لمنحهم فرص الاستثمار في مختلف القطاعات، لأن هذا الأمر سيساهم في معالجة البطالة التي ارتفعت بشكلٍ ملحوظ منذ العام ١٩٩٣.

وفي الحقيقة، لقد حققت التجربة الجديدة للصين مؤشرات إيجابية برزت في بعض القطاعات، ولا سيما القطاعين الزراعي والخدمي، اللذين تضاعفت إمكاناتهما في مرحلة التسعينيات حتى مطلع الألفية الثالثة، فضلاً عن تطور قطاع الصناعات التحويلية، إذ باتت المنتجات الصناعية التقليدية لا تشكل سوى الجزء البسيط من صادرات الصين إلى العالم. كما إن دخول الصين كعضو فاعل في منظمة التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠١ بعد مؤتمر الدوحة،

يعدّ إضافة كبيرة إلى الاقتصاد العالمي، رغم أن ذلك قد يتقاطع مع توجّهات بعض القوى الاقتصادية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، لما تكنزه الصين من ميراث حضاري واقتصادي واجتماعي، وثقل إقليمي ودولي كبيرين، الأمر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل الصين في العلاقات الاقتصادية الدولية، في ظل محاور من التوافق في المصالح الاقتصادية، أو نواحي التقاطع في التوجّهات السياسية والفكرية حيال المجتمع الدولي المعاصر ■

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

أزمة العلوم الأوروبية
والفنومينولوجيا الترنسندنتالية

تأليف: إدموند هوسرل
ترجمة وتقديم: د. إسماعيل المصدق

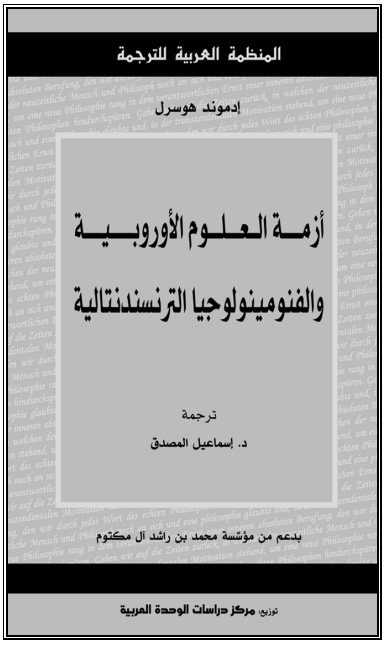

يحلّل هوسرل في هذا الكتاب أزمةَ المعنى والتوجهات في الثقافة الأوروبية في العصور الحديثة. إنه يرى أن النزعة «**الموضوعية**» **التي تسيطر على هذه الثقافة تفهم العلمَ فهماً ضيّقاً يُقصي الأسئلة الحاسمة بالنسبة إلى الوجود البشري: أسئلة المعنى والغاية، الحرية والتاريخ**. وهي تبرّر هذا الإقصاء بأن العلم لا يمكن أن يعالج إلا ما يعطى بكيفية موضوعية ودقيقة، أي باستقلال عن كل وضعية ذاتية نسبية. ولتبديد هذا التصور، يبيِّن هوسرل أن العلوم الوضعية الحديثة ترتكز، بالرغم من دقتها وموضوعيتها، على التجارب اليومية التي تعطى بكيفية ذاتيةٍ نسبية، في أفق عالم العيش. إنّ النزعة الموضوعية تقوم إذاً على نسيان هذا العالم بصفته الأفق الذاتي النسبي لكل إمكانيات تجربتنا، والأرضية التي تنشأ عليها كل ممارساتنا، بما فيها الممارسة النظرية العلمية. وعليه لا يمكن الخروج من الأزمة إلا عن طريق إعادة ربط العلوم الحديثة بأساسها المنسي، أي بعالم العيش.

٦٧٠ صفحة
الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها